

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

محمد الأمين أبو ظهير¹

نجيب سالم محمد بيوض²

1- طالب دراسات عليا (الماجستير)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

2- عضو هيئة التدريس في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

n.bayoud@uot.edu.ly

ملخص الدراسة

هذه الدراسة هدفت الى تحديد أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان لتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح ومن ثم توزيعه على المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المال الليبي بمدينة طرابلس من خلال الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة، بحيث تمثلت عينة الدراسة في ثلاث فئات بعدد (150) فرداً، وهم: المراجعين الخارجيين العاملين بالإدارة العامة لفحص حسابات المصارف والشركات بديوان المحاسبة الليبي، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المقيدون بسجل مصرف ليبيا المركزي، و المراجعين العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

وقد تم توزيع عدد (146) استبيان، والحصول على عدد (130) استمارة استبيان صالحة لاستخدام في التحليل الإحصائي من إجمالي المراجعين المدرجين في سجل مصرف ليبيا المركزي. وتحليل اجابات الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي، كما أشارت إلى وجود فروق في تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بحيث اختلفت الأهمية النسبية لهذا المتغير بين آراء عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى اختلاف بيئة عمل عينة الدراسة. الكلمات الدالة: التخصص القطاعي للمراجع الخارجي، جودة المراجعة، ممارسات إدارة الأرباح، المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

Abstract

This study aimed to determine the impact of the sectorial specialization of the external auditor for reducing the profit management practices in the commercial banks listed on the Libyan stock market. The descriptive analytical method was used by designing a questionnaire to collect data related to the sectorial specialization of the external auditor and the profit management practices. The questionnaire distributed to the external auditors of the Libyan commercial banks listed in the Libyan capital market in Tripoli through field visits to the responsible authorities. The sample included the three categories with (150) individuals, (146) questionnaires were distributed and (130) questionnaires were valid for use in statistical analysis from the total of the auditors listed in the Central Bank of Libya register. In analyzing the answers of the questionnaire, the study reached a number of results, the most important of which are: There is a statistically significant impact of the sectorial specialization of the external auditor for reducing the profit management practices by the banks' departments listed in the Libyan Capital Market. It also noted that there are fundamental differences in the impact of the sectorial specialization of the external auditor in reducing profit management practices, due to the different working environment of the study sample.

Key words: Sectorial specialization of the external auditor, audit quality, profit management practices, commercial banks listed on the Libyan stock market.

1. المقدمة

شهد العالم في فترات سابقة وحاضرة عدد غير مسبوق من الفضائح المالية التي أدت إلى انهيار عدة مؤسسات وبنوك عالمية وظهور أزمة مالية أثرت على معظم اقتصاد دول العالم، وقد كانت أسباب تلك الفضائح والانهيارات تعزى إلى الفساد المالي والإداري من قبل إدارات المؤسسات نتيجة اتباعها العديد من الأساليب ومنها استغلالها للمرونة التي تتسم بها المبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها لإعداد قوائم مالية حسب رغبات تلك الإدارات وبما يخدم أهدافها، ويقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو عينية في صورة أسهم وهو ما يطلق عليه مصطلح ممارسات إدارة الأرباح، وينتج عن هذه الممارسات قوائم مالية غير ممثلة لواقع المركز المالي لتلك المؤسسات الأمر الذي يعكس سلباً على إمكانية استمرارية هذه المؤسسات وتؤدي إلى انهيارها، (الجالودي، 2015).

تعتبر القوائم المالية أداة هامة للاتصال المالي ومصدراً للمعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة المتمثلين في الملاك أو المساهمين، والمستثمرين الحاليين والمحتملين في المؤسسة لتقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدقيقها النقدية، ومع تطور تلك الممارسات أدرك أصحاب المصلحة بأن المراجعة الخارجية هي الوسيلة القادرة على إضفاء الثقة والمصداقية والحكم على مدى تعبير المعلومات المدرجة بقوائمها المالية للواقع الفعلي للمؤسسة، ما دفع الباحثين والجهات التشريعية إلى البحث عن توفير آليات تضمن جودة المراجعة الخارجية والتي من ضمنها معرفة أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من الممارسات الخاطئة للإدارة على القوائم المالية والمساهمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة.

حيث أن استراتيجية التخصص القطاعي للمراجعين تلعب دوراً هاماً في الارتقاء بدرجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وذلك من خلال تحسين قدرات المراجع الخارجي على كل من دقة تقدير المخاطر الحتمية، جودة قرارات تخطيط عمليات المراجعة، اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي، وأساليب إدارة الأرباح وتضييق فجوة توقعات مهنة المراجعة الخارجية، استغلال الموارد المتاحة للمراجعة، وبالتالي ضمان كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية، (أرسانيوس، 2004).

2. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التعارض بين مصالح الوكيل والأصيل قد يدفع الوكيل الذي يقوم بإدارة المؤسسة لاستخدام المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية لإظهار أرباح المؤسسة على غير حقيقتها لتحقيق مصلحته الشخصية على حساب الأصيل الذي يمتلك المؤسسة والذي ليس له سلطة الحصول على المعلومات التي من شأنها التأكد من سلامة نتائج القوائم المالية، وطبقاً لنظرية الوكالة فإن المراجع الخارجي يلعب دوراً هاماً كأحد المراقبين الرئيسيين في تخفيض حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل، (رضوان، 2013).

وقد تنوعت تلك الأساليب التي ارتبطت بالقضايا المتعلقة بانهيار بعض الشركات العملاقة ومنها شركة إنرون وتبعها شركة أندرسون التي تقوم بمراجعتها والذي أسفر عن تصفية تلك الشركات والتي كانت ممارسات إدارة الأرباح من ضمن مسببات انهيارها مما أدى إلى انخفاض ثقة مستخدمي القوائم المالية وما تبعها من انخفاض في جودة التقارير التي يقدمها المراجع الخارجي، (حنفي، 2010).

ومع تعرض مهنة المحاسبة والمراجعة في السنوات الأخيرة إلى العديد من الانتقادات بسبب ازدياد حالات عدم الرضى لدى مستخدمي القوائم المالية، والنتائج عن تنوع الدوافع والأساليب المستخدمة من قبل معدي القوائم المالية لتضليلها أو تجميلها، من خلال تغيير بيانات بعض السجلات والمستندات المحاسبية، أو إحلال أو حذف بعض العمليات الاقتصادية منها، وتسجيل العمليات من حيث الشكل دون الجوهر وسوء تطبيق السياسات المحاسبية، (فاهد والديب، 2012).

واستناداً على نتائج بعض الدراسات ومنها دراسة الشريف (2013) التي أثبتت أن الشركات المساهمة الليبية في قطاع المصارف تمارس ظاهرة إدارة الأرباح بنسبة مرتفعة، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة لتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني للدولة الليبية وخاصة في قطاع المصارف حيث من البديهي أن إدارات المصارف لن تتمكن من تحقيق أهدافها دون وجود رقابة خارجية تنسم بجودة نوعية الخدمة التي تكفل المحافظة على تدفق الأموال وانسيابها للقطاعات المقترضة دون خلل واستثمار هذه الأموال بطريقة سليمة، بالإضافة إلى أن هذه الممارسات تؤدي إلى عدم إعطاء تصور حقيقي عن نتائج أعمال المؤسسات المالية ومن ضمنها قطاع المصارف، وبناءً على تصنيف ليبيا ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم.¹

هذا لفت انتباه الباحثان نحو التعرف على مدى أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح والحد منها وذلك في بيئة العمل الليبية، وذلك بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في ليبيا على ممارسات إدارة الأرباح والحد منها بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي؟

3. فرضيات الدراسة

من خلال ما ورد وبالإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة والمفاهيم النظرية يمكن صياغة الفرضيات لهذه الدراسة على النحو التالي: -

الفرضية الأولى:

1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي.

الفرضية الثانية:

يوجد فروقات جوهرية في آراء عينة الدراسة حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي وفقاً لاختلاف جهة العمل.

4. أهداف الدراسة:

اعتمدت الدراسة على هدف أساسي يتمثل في التعرف على مدى أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية قيد الدراسة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين محددات التخصص القطاعي للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح ، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي.

2- التعرف على مدى وجود فروق جوهرية في آراء عينة الدراسة وفقاً لاختلاف جهة العمل حول تأثير متغير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

5. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تحظى بها مهنة المراجعة الخارجية كونها أحد الأسس التي تركز عليها المنظمات المهنية ومستخدمي المعلومات المالية في ظل ظروف تكثر فيها التساؤلات حول

¹ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع : <http://alwasat.ly/ar/news/economy/94065>

**أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)**

مدى مصداقية القوائم المالية بعد ما ثبت ان ممارسات إدارة الأرباح كانت سبباً رئيسياً لانتهاء عدد من الشركات العملاقة، لذلك تأتي أهمية الدراسة خصوصاً وليس عموماً للأطراف التالية:

المراجع الخارجي: حيث تناولت الدراسة اهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على رأي المراجع الخارجي وتوضيح محددات استقلالية المراجع الخارجي وأساليب الممارسات المختلفة لإدارة الأرباح والتي إذا ما تم إدراكها من قبل المراجع يستطيع بموجبها أن يضع الآليات الملائمة لتنفيذ عملية المراجعة بجودة عالية.

القطاع المصرفي: ترجع أهمية الدراسة الى امكانية تطبيقها في بيئة المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والتي تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية وما يترتب عليها من فائدة للإدارة المصرفية وانعكاسها الإيجابي على أداء المصارف وتعزيز قدرتها التنافسية والاستمرارية.

6. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان خلال دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وتم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات: -

1.6 المصادر الثانوية: حيث تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

2.6 المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة.

7. متغيرات الدراسة ونموذجها:

1.7 متغيرات الدراسة

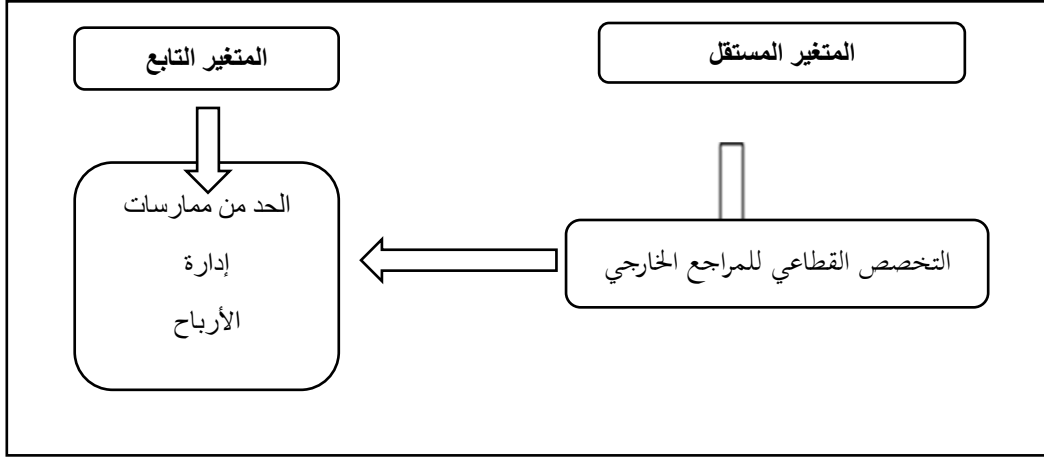
استناداً إلى طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها تتمثل متغيرات الدراسة في:

1- المتغيرات المستقلة: التخصص القطاعي للمراجع الخارجي.

2- المتغير التابع: الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي.

2.7 نموذج الدراسة

الشكل (1): نموذج الدراسة - النموذج من اعداد الباحثان



8. الدراسات السابقة :

في هذا الجانب يعرض الباحثان الدراسات التي لها علاقة بموضوع متغيرات جودة المراجعة الخارجية (التخصص القطاعي للمراجع الخارجي) وممارسات إدارة الأرباح.

دراسة سعيد حسن (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإطار النظري لإدارة الأرباح بغرض الوصول إلى تعريف لإدارة الأرباح، ودراسة وتحليل الأشكال والأساليب والدوافع المختلفة لإدارة الأرباح وذلك بهدف توضيح الجوانب المختلفة لإدارة الأرباح، وتوضيح الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك بهدف تفعيل هذا الدور.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

إن دوافع وأساليب إدارة الأرباح تختلف باختلاف الهدف منها والبيئة المحيطة والفرص المتاحة أمام الإدارة وقد تختلف دوافع تلك الأساليب من نشاط اقتصادي إلى آخر أو من شركة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى؛ وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة معروف (2011) بعدم تأثير البيئة على ممارسات إدارة الأرباح، ويتفق الباحث مع ما توصل إليه سعد (2011) بتأثير البيئة المحيطة على تلك الممارسات.

وقد توصل أيضاً إلى انه يوجد نقص في قواعد السلوك المهني المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك عدم توافر معايير محلية للمحاسبة والمراجعة في ليبيا تحد من دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد أوصى الباحث بضرورة استمرار تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لتلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وتطوير البيئة التشريعية من خلال التوسع في نطاق الجزاءات المفروضة على القائمين.

دراسة صالح علي (2013)

هدفت الدراسة الى وصف واختبار أساليب المحاسبة الابداعية للمصارف السودانية، وتحديد الدور الذي يمكن ان يقوم به المراجع المتخصص في قطاع معين للحد من تلك الاساليب، وتمحورت اهمية الدراسة في انها مفيدة لعملية تحسين نوعية معلومات التقارير المالية ومن ثم ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية لتلك المصارف، والمراجعين الخارجيين لمعرفة اساليب التلاعب في القوائم

**أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الارباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)**

المالية، وتوصل الباحث الى ان المصارف السودانية تمارس اساليب المحاسبة الابداعية ووجود مراجع خارجي متخصص في نشاط العميل يساهم في الحد من تلك الاساليب.

هذه الدراسة تمت في قطاع مهم وهو القطاع المصرفي في البيئة السودانية واقتصرت على عامل واحد وهو تخصص المراجع في قطاع معين بينما الدراسة الحالية ستتم في القطاع المصرفي في بيئة العمل الليبية وستتناول أكثر من عامل من عوامل جودة المراجعة الخارجية ومدى أثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة الشريف (2013)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية من خلال تطبيق مؤشر إيكال، كما يهدف إلى اختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح وذلك بتجميع البيانات اللازمة من قائمتي الدخل والميزانية في الشركات الليبية لسلسلة زمنية قدرها أربعة سنوات (2008-2011)، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من إحدى عشر (11) شركة تتداول أسهمها في سوق الاوراق المالية الليبي، وتمثل قطاع المصارف، التأمين، الخدمات والاستثمار.

وحسب نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة الليبية في سوق ليبيا للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح على مستوى جميع القطاعات، حيث كان نصيب قطاع المصارف من تلك الممارسة 67%، ويرى الباحث بأنها نسبة عالية وجب العمل على دراستها والكشف عن دوافع واسباب هذه الممارسات وسبل الحد منها.

وقد أوصت الدراسة بوجود تبني هيئة سوق المال الليبي عقد الندوات والدورات لتعريف المستثمرين وحملة الأسهم وغيرهم بتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح، وأيضاً ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تحد من ممارسات الشركات المساهمة الليبية لظاهرة إدارة الأرباح.

دراسة النعاس (2014)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (11) شركة مساهمة تمثل قطاعي الصناعة والمصارف، وأستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتم استخدام عدة اساليب إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج إلى أن الشركات المساهمة الليبية مارست إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية، وأوصى الباحث بضرورة إجراء أبحاث أخرى تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الليبي وضرورة تناول عوامل أخرى لم تتناولها هذه الدراسة.

ويرى الباحثان توافق نتائج الدراسات التي تمت في البيئة الليبية من حيث وجود ممارسات إدارة الأرباح في القطاعات المختلفة مما لفت انتباهه إلى التطرق في كيفية الحد من تلك الممارسات في هذه الدراسة، وقد اشار النعاس (2014) إلى صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات الشركات المساهمة الليبية ودعى إلى ضرورة إقامة منظمات مختصة بجمع البيانات ومعالجتها لتكون قواعد بيانات مهمة للاقتصاد والدولة والأبحاث.

دراسة مرسي (2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر دور إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتحديد أثر تطبيق هذه الاستراتيجية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات.

اعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث تم توزيع قوائم استقصاء على مجتمع الدراسة المتمثل في الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة الكبرى وكذلك الشركات المساهمة المصرية.

أظهرت نتائج الدراسة بوجود دور فعال لتطبيق دور إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي ويرفع من كفاءة أداء المراجع الخارجي وتطوير الآليات المستخدمة في أداء عملية المراجعة وإن التخصص الصناعي قد يدعم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي والكثير من الآثار الإيجابية لهذا التخصص.

ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو الاهتمام بتطبيق إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي وطرح معيار محاسبي مصري ودولي يؤكد على أهمية هذا التخصص.

دراسة إقنير والمحبوب (2016)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والوقوف على الدور الذي يقوم به مراجعو الحسابات في الحد منها وأيضاً أثر أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وقد تناولت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وتلخصت النتائج من خلال رأي العينة المتمثلة في عدد 70 مراجع خارجي في مكاتب المحاسبة والمراجعة في كل من البلديات (الخمس، زليتن، مصراته) بأن درجة التزام مراجعو الحسابات الخارجيين بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار وأساليب المحاسبة الإبداعية هي درجة التزام قوية جداً وأن عملية مكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية عملية صعبة ومعقدة وأن للمراجع دور محوري ومهم في التحقق والكشف عن تلك الممارسات.

ويتفق الباحثان مع ما تركته هذه الدراسة من توصيات؛ حيث اصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحرير في البيانات المالية والتركيز والعمل على تطوير وتدريب المراجعين لما له دور كبير في الكشف والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة اشميلا وآخرون (2018)

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت الشركات الليبية تمارس أساليب إدارة الأرباح من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة استبيان وزع على عينة بلغت 50 مراجع خارجي بمدن طرابلس والخمس وزليتن ومصراته.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المراجعين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات الليبية تمارس بدرجة متوسطة أساليب إدارة الأرباح التي تؤثر على بنود قوائم الدخل والمركز المالي.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية بحيث تشمل موضوع إدارة الأرباح بجوانبه المختلفة وكذلك تفعيل دور الأجهزة الرقابية للحد من تلك الممارسات في الشركات الليبية.

دراسة خلاط، صالح (2018)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة بالتطبيق على عينة من المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة طرابلس، استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى مدى أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأنه يعمل على تحسين جودة المراجعة، وأن التدريب المهني والعمل المستمر وتوفر المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة من أهم المتطلبات التي يجب أن تتوفر لمراجعي الحسابات لضمان جودة المراجعة. وأهم توصيات الدراسة

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

تمثلت في ضرورة تشجيع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين على اتباع استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي. ويتفق الباحث مع أهمية ما توصلت إليه الدراسة وبناء على اتفاق نتائج عديد من الدراسات بأهمية التخصص القطاعي للمراجع الخارجي تم اعتبار هذا المحدد كأحد محاور الدراسة الحالية.

بعد استعراض اهم الدراسات التي قامت بالتركيز على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من عدة جوانب وباختلاف القطاعات، ومن خلال مراجعة أهم ما ورد بالفكر المحاسبي في مجال جودة المراجعة وإدارة الأرباح وكيفية الحد من أساليبها، يستنتج الباحثان ما يلي:

1. اتفقت الدراسات السابقة على أهمية الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتأثيرها على القرارات المالية، كما كشفت بعضها عن الأزمات والانهيارات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية بسبب تلك الممارسات، وركزت أغلب الدراسات على تأثير إدارة الأرباح على القوائم المالية وإيجاد علاقة بينها وبين جودة عملية المراجعة الخارجية والتي من ضمنها التخصص القطاعي للمراجع الخارجي؛ كما أن هناك تبايناً واضحاً بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة، حيث تناولت كل واحدة منها جانب أو أكثر من جوانب الدراسة الحالية.

2. يرى الباحثان أن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين بعض من محددات جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح قد اختلفت في إثبات قدرة المراجع لممارسات إدارة الأرباح باختلاف الدول، فهناك دول ترى إيجابية تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح وأخرى ترى عدم وجود علاقة بينهما، وذلك نظراً لاختلاف بيئة القوانين والتشريعات والمعايير بين الدول حسب وجهة نظر الباحثان، وأنها تمت في بيئات تمتلك معايير مهنية مثل أمريكا ومصر والأردن والسعودية بينما ركزت هذه الدراسة على الدولة الليبية، والتي تتميز بغياب حداثة المعايير المهنية الوطنية التي تنظم المهنة.

3. كل الدراسات التي تناولت اختبار مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية كدراسة الشريف (2013)، النعاس (2014)، اشميلة وآخرون (2018) أثبتت نتائجها بوجود ممارسات إدارة أرباح في الشركات الليبية عينة تلك الدراسات، وهذا مؤشر خطير ينبغي الوقوف على تقدير هذه المؤشرات واكتشاف سبل الحد منها، وأن عملية مكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية عملية صعبة ومعقدة وأن للمراجع دور محوري ومهم في التحقق والكشف عن تلك الممارسات كما أثبتت دراسة اقنبيير والمجوب، (2016).

4. قد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في صياغة أسئلة وفروض الدراسة وكذلك الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها تلك الدراسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها شتملاً فجوة بحثية تركتها الدراسات السابقة في البيئة الليبية وهو تحديد أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وسيتم اختيار المراجعين الخارجيين الذين تنطبق عليهم شروط الدراسة والمختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي، وذلك للوقوف على إدراك الإدارة المصرفية لخطورة هذه الظاهرة والمشكلات الناجمة عنها وتقديم التوصيات اللازمة لتفاديها نظراً لما توصلت إليه دراسة الشريف (2013) بوجود ممارسات لإدارة الأرباح بنسبة كبيرة في قطاع المصارف الليبية، بالإضافة إلى دراسة اشميلة وآخرون (2018) باعتقاد المراجعين الخارجيين عينة الدراسة بأن الشركات الليبية توجد بها تلك الممارسات.

معظم الدراسات السابقة سعيد حسن (2011)، الشريف (2013)، الحاج (2013)، براءة (2013)، النعاس (2014)، اعتمدت في إجراء الدراسة التطبيقية على تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للوصول إلى مؤشرات إدارة الأرباح وربطها بموقف المراجع، بينما الدراسة الحالية تعتمد في جانبها التطبيقي على استقصاء ودراسة آراء المراجعين الخارجيين المكلفين بمراجعة القطاع المصرفي في ليبيا على اعتبار أنهم الفئة المعنية والأكثر دراية بما يمكن أن يؤثر على موقفهم المهني.

بالتالي تعتبر هذه الدراسة إضافة وإسهاماً علمياً يضاف للدراسات الميدانية العربية ونذرتها من حيث تطبيقها في البيئة المحلية، الأمر الذي حفز الباحثان للسعي بتوفير فرصة لتقديم مزيد من الإيضاحات، ويوفر فرصة مثالية لاختبار الرأي القائل بأن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي من شأنه أن يؤثر في الحد من أساليب ممارسات إدارة الأرباح.

9. الجانب النظري:

1.9 التخصص القطاعي للمراجع الخارجي

استراتيجية التخصص القطاعي للمراجعين تلعب دوراً هاماً في الارتقاء بدرجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وذلك من خلال تحسين قدرات المراجع الخارجي على كل من دقة تقدير المخاطر المحتملة، جودة قرارات تخطيط عمليات المراجعة، اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي وأساليب إدارة الأرباح، وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة الخارجية، والحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومعرفة العلاقة بين البنود المرتبطة بدقة، (أرسانيوس، 2004).

وأن وجود مكاتب متخصصة في مجال نشاط معين يعمل على توفير بيئة مراجعة تتسم بالفهم والإلمام الكامل لطبيعة صناعة العميل، والقيام بالإجراءات المطلوبة بكفاءة مما ينتج عنه توفير الجو الملائم لقدرة تلك المكاتب أو الشركات على اكتشاف الأخطاء والحد من الممارسات الغير مرغوب فيها، (أبو عجيبة وحمدان، 2010).

كما أن المراجعة الخارجية تعتبر أداة هامة للحد من تلاعب الإدارة بأساليب إدارة الأرباح، إلا أن دور المراجعة في هذه الحالة يتوقف على جودتها التي تنتج من عدة عوامل منها التخصص القطاعي للمراجع الخارجي، (الديسبي، 2011).

ويمثل هذا العنصر أحد أهم العناصر التي لاقت اهتمام كبير من الباحثين واجماعهم على اعتباره محددًا مهماً من محددات جودة عملية المراجعة، حيث بدأ الاهتمام من خلال دراسة **Bonner & Lewes (1990, p1- 20)** "بحيث أنها لم تحدد فقط تأثير خبرة المراجع على جودة عملية المراجعة وإنما وضعت محددات لهذه الخبرة، حيث اختبرت مدى تأثير كل من المراجع المتخصص والمراجع ذي المعرفة الأكبر والمراجع ذي الخبرة والقدرة والكفاءة المهنية المكتسبة على جودة عملية المراجعة، ومدى أهمية الدورات التدريبية والتأهيلية للمراجع، وزيادة المعرفة والإلمام التام ببيانات العميل، وبهذا فقد وضعت هذه الدراسة محددات وصفية لخبرة المراجع".

وفي هذا السياق أكدت دراسة المقطري (2011) ضرورة أن يكون هناك مراجع متخصص في النشاط الصناعي وآخر في النشاط التجاري وثالث في النشاط الخدمي، وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من التأكيد المباشر لجودة هذه القوائم، وما بها من معلومات يستخدمها المستثمرون في معرفة قوة المراكز المالية للمشروعات، واستمرارها أو توقف نشاطها.

وقد توصلت مرسى (2015) إلى وجود أثر إيجابي لتخصص مكاتب المراجعة على جودة المراجعة حيث التخصص له دور فعال لتطبيق استراتيجيات التخصص القطاعي للمراجع ويعتبر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في منظومة تميز الأداء المهني في سوق خدمات مهنة المراجعة الخارجية، وأن مزاياه تفوق كثيراً الآثار السلبية له، وأن مراجعي الحسابات المتخصصين قطاعياً قادرين على وضع

البرنامج الملائم لعملية المراجعة والتعرف على العمليات التجارية للعملاء بسرعة، وبالتالي عدم التأخير في تقديم تقارير المراجعة مقارنة بغيرهم من المراجعين غير المتخصصين بسبب زيادة الكفاءة.

وبالرغم من وجود الكثير من الايجابيات التي تدعم اهمية تطبيق تخصص المراجع في نشاط العميل إلا أنه توجد بعض السلبيات كما أشار لبيب (2005) إلى أن التخصص في نشاط العميل يؤدي إلى تقليص الخبرة المهنية العامة للمراجع الخارجي مقابل فرص التطوير المتعمق له في مجال النشاط الذي يتخصص فيه، كما ان تخصيص الافراد باستمرار على المهام التي اعتادوا عليها قد يؤدي إلى عدم القدرة على الابتكار والتجديد.

ويرى الباحثان أن مزايا تطبيق التخصص القطاعي للمراجع الخارجي تفوق سلبياته وذلك بالاستدلال بنتائج الدراسات السابقة وما تؤكد على العلاقة الإيجابية بين كل من جودة عملية المراجعة وتخصص المراجع بقطاع معين، ولعب كلا من الخبرة والمهارة دوراً مهماً في جودة عملية المراجعة وأن اتباع استراتيجية التخصص القطاعي قد يعود على مكاتب المراجعة بالعديد من الفوائد مثل تخفيض التكاليف والمعرفة العميقة والسريعة بالمخاطر المصحوبة بنشاط العميل مما ينعكس ايجابياً على جودة أداء المراجع الخارجي، وبهذا سيتم اختبار تأثير هذا العامل في بيئة المراجعة الخارجية في ليبيا.

2.9 مفهوم إدارة الأرباح وأساليبها

1.2.9 مفهوم إدارة الأرباح

وفقاً لخبرة المحللين الماليين، فإن النمو الظاهري للأرباح في ثمانينيات القرن الماضي كان نتيجة لبراعة المحاسبين وليس نتيجة للنمو الحقيقي، وقد تم البدء في الكشف عن الأساليب الداخلة في ذلك، وتقديم أمثلة عن الشركات التي تستخدمها، (بالرقي، 2012، ص23)، حيث تعتبر إدارة الأرباح أحد الاتجاهات الحديثة التي حظيت باهتمام الباحثين وفي ضوء عدم وجود تعريف محدد لإدارة الأرباح وتعدد التعاريف المقدمة لها سيتناول الباحث اهم التعاريف التي قدمتها الأبحاث المحاسبية حول هذا المفهوم مما يساعد على وصف إدارة الأرباح من جميع الجوانب.

فقد أشار كيموش (2014) إلى أن إدارة الأرباح من الممارسات التي تقوم بها إدارة الشركة بهدف التأثير على مستوى النتائج المحاسبية بالاعتماد على المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية عند وجود عدة بدائل محاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالاعتماد على الهوامش المتاحة لإصدار الأحكام والتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية، أو عند اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط الشركة.

وبيّنها ممدوح (2010، ص8) بأنها سلوك قد تمارسه إدارة الشركة، من خلال اتباع أساليب مختلفة للتأثير على الأرباح الحالية، للوصول إلى رقم ربح ترغب الإدارة في الإفصاح عنه، الأمر الذي يؤدي إلى التقرير عن أرباح لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للشركة.

وعرّفها (محمود، 2010، ص 24) بأنها تأثير متعمد من قبل الإدارة على الأرباح المحاسبية، بهدف تحقيق منفعة ذاتية للإدارة في المقام الأول. تتمثل في الحصول على المكافآت والحوافز، كما يرى أن الأهداف الأخرى لإدارة الأرباح - إن وُجدت - تندرج أيضاً تحت مصلحة الإدارة.

كما يرى (كابلان، 2014، ص33) بأنها محاولة الإدارة التلاعب في نتائج الأرباح أو الدخل عموماً بصورة متعمدة ومتحيلة، لتحقيق أفكار مقدمة عن الأرباح المتوقعة مثل توقعات المحللين الماليين، أو التقديرات المستقبلية للإدارة عن الأرباح، أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الربح. ومن جانب آخر عرف (السيد، 2004، ص53) إدارة الأرباح خلال دراسته بأنها التلاعب في رقم الربح من أجل الوصول للرقم المرغوب فيه أو المستهدف، الذي يحقق مصالحها الذاتية من جهة ويحقق تنبؤات

وتوقعات المحللين والمتعاملين من جهة أخرى. واستكمالاً لوصف ممارسات إدارة الأرباح بالتلاعب فقد عرفها (الجبار ونور، 2014، ص138) بأنها طريقة من طرق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارة الشركات هدفها تجميل الواقع المالي وإظهارها بغير الواقع الصحيح لها لتضليل كل من المستثمر الحالي أو المتوقع في المستقبل. وأخيراً فقد لخص (زين الدين، 2012، ص2) تعريف إدارة الأرباح في مجموعة نقاط متوصلاً من خلالها إلى تعريفها بأنها: مجموعة الأنشطة والأحكام التي تقوم بها الإدارة، سواء من خلال التسويات المحاسبية أو التغييرات الاقتصادية للتدخل المقصود في عملية التقرير المالي، بهدف التقرير عن رقم للأرباح المحاسبية يتسق مع رقم محدد أو مستهدف.

مما سبق، يرى الباحثان أن مفهوم إدارة الأرباح هو تدخل متعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية لإخفاء معلومات أو تعديلها للتأثير على رقم الربح المفصح عنه بهدف تحقيق مصالح شخصية للإدارة، وتتم إدارة الأرباح أما من خلال الاستفادة من المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (إدارة الاستحقاقات) أو من خلال إجراءات تؤثر على الأنشطة التشغيلية الحقيقية للشركة (الإدارة الحقيقية للأرباح) وهذه أكثر صعوبة في الكشف عنها، كما يرى الباحث أن إدارة الأرباح تعتمد على المبادئ التي يجب أن تتوفر في السلوك الأخلاقي للإدارة والذي يسمح لها بممارسة إدارة الأرباح من عدمه.

2.2.9 أساليب إدارة الأرباح

اتجهت الدراسات فيما يخص إدارة الأرباح إلى تحديد طريقتين أساسيتين لتنفيذ تلك الظاهرة وهما إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات وإدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية، أما إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات فتعتمد على وضع تقديرات من جانب الإدارة لبعض الأرقام التي تسمح بها المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبالتالي التأثير الجوهرية على الأرباح المفصح عنها، (عيسى، 2008).

وتقع جميع ممارسات الإدارة والمحاسبين للتغيير في رقم الربح تحت مسمى إدارة الأرباح، وتختلف تسمية كل ممارسة وفق الأساليب المتبعة في تحقيق هدفها، فإذا كانت الأساليب المتبعة عبارة عن استغلال لمرونة المعايير المحاسبية، فإنها تسمى ممارسات إدارة الاستحقاقات، وأما إذا كانت ممارسات متعلقة بقرارات الأنشطة التشغيلية والتجارية ويترتب عليها تقلبات في التدفقات النقدية، فإنها تسمى ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وإذا جمعت الإدارة بين الممارستين السابق ذكرهما، فإنها تسمى إدارة الأرباح، (الفاوي، 2015).

وبناء على ما تم استقراءه بالدراسات السابقة في هذا المجال، يمكن تقسيم هذه الأساليب إلى مجموعتين؛ وهما:

أولاً: طرق إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية

يتمثل هذا الأسلوب في تأثير الإدارة على الأرباح من خلال اتخاذ قرارات حقيقية خاصة بأنشطة معينة للتحكم في توقيت حدوث الإيرادات والمصروفات مثل القرارات الخاصة بأنشطة الإنتاج والاستثمار، ويعتد هذا الأسلوب على اتخاذ قرارات تتعلق بأنشطة تشغيلية حقيقية تؤثر على التدفقات النقدية، وتتمثل في (Roychowdhury, (2006); chi et al., (2011); Zhang, (2013); Okolie et al.,) (2014):

أ- إدارة المبيعات: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات وذلك من خلال زيادة المبيعات بشكل مؤقت بتعجيل الإيرادات عن طريق نقل مبيعات الفترات التالية للفترة الحالية من خلال تقديم خصومات سعرية مغرية على المبيعات أو تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الأجلة أو جعل فترة الائتمان الممنوحة للعملاء على المبيعات الأجلة أكثر مرونة.

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الارباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

ب- إدارة المصروفات الاختيارية: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية؛ مثل: مصروفات البحوث والتطوير، الدعاية والإعلان، والمصروفات الإدارية والعمومية، حتى تحقق الربح المستهدف.

ج- إدارة تكاليف الإنتاج: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح من خلال زيادة حجم الإنتاج عن الحجم المطلوب لتلبية الطلب المتوقع على المنتجات، بهدف تخفيض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة، وبالتالي تنخفض تكلفة الوحدة. بالإضافة لذلك، يؤدي زيادة حجم الإنتاج إلى زيادة مخزون آخر الفترة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم زيادة إجمالي الدخل وهذا يساهم في الوصول إلى رقم الربح المستهدف، والعكس صحيح في حالة رغبة الإدارة في تخفيض الأرباح؛ إلا أن زيادة المخزون بشكل مبالغ فيه سيؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف تخزين مرتفعة واحتمال تعرضه للتلف إذا عجزت المؤسسة عن التصرف فيه.

إلا أن ذلك لا يعني سهولة اكتشاف الممارسات من هذا النوع وذلك لعدة اعتبارات، (حامد، 2004)، من أهمها:

أ- أنها غير محددة بعملية معينة، فهي نتاج لعدة عمليات يمكن استخدامها في وقت واحد، بالإضافة إلى كونها بعيدة تماماً عن أمور التقييم المحاسبي، وبالتالي يصعب اكتشافها من قبل المراجع الخارجي.

ب- أنها تترك تأثيراً مختلفاً على التدفقات النقدية للمؤسسة، ففي حين نجد أن زيادة المبيعات الآجلة وزيادة الإنتاج يمكن أن تخفض من التدفقات النقدية، بينما زيادة المبيعات بمنح تخفيضات وعروض مغرية على البضاعة والخدمة المقدمة يمكن أن يزيد من نسبة التدفق النقدي داخل المؤسسة.

ج- صعوبة تمييز المراجع الخارجي بين قرارات الإدارة العادية بشأن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وقراراتها بشأن إدارة الربحية؛ فمثلاً في حالة بيع جزء من أصول المؤسسة قد يكون سببه تحقيق الأرباح، وقد يكون سببه توفير التمويل اللازم لاستثمار معينة.

ثانياً: الطرق المحاسبية لإدارة الأرباح

يمكن للإدارة التأثير على نتيجة نشاط الفترة المالية تأثيراً دفترياً أو شكلياً على المعلومات المحاسبية وكذلك اختيار أو تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وتنقسم الوسائل المستخدمة لإدارة الأرباح في ظل المدخل المحاسبي إلى ثلاثة أنواع؛ وهي: Jones, (1991); Dechow et al., (1995); Haw et al., (2001); Shuang et al., (2010)

أ- استخدام الاستحقاقات: يتطلب تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق من المديرين القيام بممارسة التقديرات والاحكام الشخصية المتاحة لبعض البنود في القوائم المالية، والتي يكون لها تأثير جوهري على الأرباح مثل: المبالغة في تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية في نهاية عمرها الإنتاجي، تقدير الديون المشكوك فيها والمخصصات المختلفة، وطرق معالجة المصروفات، كمصاريف الصيانة وذلك باعتبار مصاريف الصيانة العادية كمصاريف صيانة غير عادية، بينما في الأصل يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة وليس كمصاريف رأسمالية تُحمل على الأصل، ، ويمكن لإدارة المؤسسة أن تدير الأرباح؛ إما بعمل تغييرات على التقديرات السابق إعدادها في السنوات السابقة بالزيادة أو النقص؛ وإما بإجراء تقديرات متحيزة؛ بما يؤثر على رقم الأرباح المعلن.

ب- تغيير الطرق والسياسات المحاسبية: يمكن للإدارة استغلال حريتها في اختيار وتغيير السياسات المحاسبية التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، مثل: اختيار طريقة احتساب إهلاك

الأصول الثابتة، اختيار طريقة تسعير المخزون، في إحداث تأثيرات متعمدة على الأرباح، التغيير في الطرق المتبعة في صرف العملات الأجنبية؛ للوصول لرقم صافي الربح المستهدف.

ويشير الباحثان هنا بأن التغيير في السياسات المحاسبية ليست بالضرورة ان تكون دليلاً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، عدم توافر الخبرة المهنية اللازمة لدى المحاسب ينتج عنه أخطاء غير مقصودة عند التغيير بين السياسات دون مبرر، لذلك وجب التنبيه بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة وبشرط الإفصاح عن الآثار المالية التي سوف تترتب عند التغيير في هذه السياسات.

ج- إدارة الإفصاح المحاسبي: يقصد بالإفصاح المحاسبي "ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة"، (الشيرازي 1990، ص322).

وقد حاولت بعض الدراسات إعطاء أمثلة على إدارة الإفصاح المحاسبي من أهمها (حامد، 2004):

- إعادة تبويب قائمة الدخل من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة بها وعرضها بطريقة معينة وذلك بإظهار عناصر معينة وإخفاء عناصر أخرى بغرض التأثير على الأداء الحقيقي للمؤسسة من خلال تحريك الإيرادات والمكاسب لأعلى القائمة، وتحريك المصروفات والخسائر للأسفل، وذلك بقصد التأثير على الدخل الناتج من التشغيل أو الدخل من البنود العادية بدلاً من التلاعب في تسجيل العمليات.

- الإفصاح أو عدم الإفصاح عن بعض الأمور الاختيارية والتي تترك تأثيراً واضحاً على رقم الربح، مثال ذلك الأثر التراكمي للتغيير في السياسات المحاسبية، والآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء الجوهرية وغيرها.

وقدم (2002) Clikeman نقلاً عن عيسى (2008، ص17) بعض أنماط إدارة الأرباح والأسباب المحتملة لها وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : أنماط إدارة الأرباح

النمط	السبب المحتمل
مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد
مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	الشركة ربما أرجأت المصروفات الاختيارية
الانخفاض المفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة.	الشركة ربما خفضت الأسعار لتعجيل المبيعات
تقديم فترة ائتمان طويلة على المبيعات الأجلة في نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة	الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسرة على المبيعات الأجلة قرب نهاية السنة

المصدر: عيسى (2008، ص17)

أما (2002) Magrath and Weld نقلاً عن عيسى (2008، ص18) فقد ذكروا أهم الإشارات التحذيرية التي تشير إلى وجود إدارة الأرباح، "وهي:

**أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)**

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطات لا ترتبط بينود الميزانية العمومية.
- احتياطات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين".

ويخلص الباحثان إلى أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية تؤثر على التدفقات النقدية والنتائج النهائية لأعمال المؤسسة، أما الممارسات التي تتم من خلال الطرق المحاسبية تؤثر في الأرباح المعلن عنها، وفي كلتا الحالتين تلك الممارسات تعتبر غير مقبولة من الناحية الأخلاقية لما فيها من استغلال لأجل غايات لفئة معينة على حساب باقي الفئات، وقد تؤدي أخيراً إلى انهيار المؤسسة كما حدث مع مؤسسات عالمية سبق ذكرها، لذا ينبغي على المراجعين الخارجيين بذل الاهتمام الكافي عند تنفيذ عملية المراجعة بجميع عناصر ومكونات القوائم المالية للتعرف على أي تحريفات مادية الناتجة عن التلاعب في البيانات المالية والحصول على بيانات ذات جودة عالية من الإفصاح والموثوقية.

3.9 أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

التخصص القطاعي يشكل مدخلاً معاصراً للتمييز والارتقاء بالخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي في إطار الدور المهم التي تلعبه المراجعة الخارجية في تقديم ضمان مستقل يعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية ويضمن حقوق أصحاب المصالح المستفيدين من معلومات القوائم المالية واعتمادهم على سلامتها لاتخاذ قراراتهم في أسواق الأوراق المالية، (عوض، 2006).

وأن وجود مكاتب متخصصة في مجال نشاط معين يخفض تكاليف المراجعة ويحقق رضا العميل ويعمل على توفير بيئة مراجعة تتسم بالفهم والإلمام الكامل لطبيعة نشاط العميل، ومن ثم توفير الجوائز للملائم لقدرة تلك المكاتب أو المؤسسات على اكتشاف والحد من الممارسات الخاطئة لإدارة العميل، (ابوعجيله وحمدان ، 2010).

"كما أن المراجعة الخارجية تعتبر أداة هامة للحد من تلاعب الإدارة بأساليب إدارة الأرباح، إلا أن دور المراجعة في هذه الحالة يتوقف على جودتها التي تنتج من عدة عوامل منها تخصص المراجع الخارجي"، (الديسبي 2011، ص331).

ويضيف الباحثان لذلك، أن الدور الذي يمكن أن يقوم به المراجع المتخصص للحد من أساليب إدارة الأرباح يشمل ما يلي:

- التخصص في أداء عمل معين يعني تكرار أداء هذا العمل ومن المنطقي أن ذلك يؤدي إلى الإلمام بمعظم أسرار هذا العمل، ومن ثم زيادة القدرة على اتقانه وأدائه وسرعة اكتشاف مواطن الخلل إن وُجد.

- يزيد تخصص المراجع من جودة المراجعة التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث أن هذه التقديرات تحتاج إلى مراجع يتمتع بقدر كبير من الخبرة بحيث هذه التقديرات قد تكون مدخل لإحداث تلاعب بالقوائم المالية.

- يؤدي تخصص المراجع إلى تقليل مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن نتيجة تفوق معرفته المتخصصة بنفس مجال عملية المراجعة.

10. الجانب العملي :

1.10 مجتمع وعينة الدراسة

فقد لجأ الباحثان إلى حصر مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المال الليبي بمدينة طرابلس من خلال الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة، بحيث تمثلت عينة الدراسة في ثلاث فئات بعدد (150) فرداً، وهم:

1. المراجعين الخارجيين العاملين بالإدارة العامة لفحص حسابات المصارف والشركات بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم ممثلين للأطراف التي تصدق على التقارير المالية وبصفة خاصة في القطاع المصرفي وبلغ عددهم (70).

2. المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل مصرف ليبيا المركزي، باعتبار هذه المكاتب هي المنوط بها الحكم على مصداقية ومراجعة القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة وعددهم (134) مراجعاً، وقد اقتضت الدراسة على مراجعي مدينة طرابلس العاملين الفعليين وقد تم الحصول على عناوين عدد (56) مراجعاً والتي تمثل ما نسبته (41%) من إجمالي المراجعين المدرجين في سجل مصرف ليبيا المركزي.

3. المراجعين العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي وبلغ عددهم (20).

والجدول رقم (2) يبين نتائج توزيع استبيانات الدراسة على مجتمع الدراسة:

جدول رقم (2) : توزيع الاستبيانات على الجهات عينة الدراسة

الفئة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي
المراجعين بالإدارة العامة لفحص حسابات المصارف والشركات بديوان المحاسبة الليبي	70	63	7	63
مكاتب المراجعة المقيدة بسجل مصرف ليبيا المركزي	56	50	6	50
المراجعين العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	20	17	3	17
الإجمالي	146	130	16	130

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم توزيع عدد (146) استبيان، وقد تم استلام عدد (130) استبيان خضعت للتقييم الذي نتج عنه استبعاد عدد (16) استبيان لأسباب مختلفة، وبذلك أصبحت عينة الدراسة النهائية عدد (130) فرداً وهو ما نسبته (89%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

2.10 الاساليب الاحصائية المستخدمة

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وقد تم استخدام الادوات الاحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2. الانحراف المعياري لقياس وبيان درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

4. معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman Brown Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات.

5. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) بحيث يعتبر هذا الاختبار هو احد الأختبارات الاحصائية المهمة والذي يستخدم لأختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينات الدراسة، بغرض اختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبيان، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.

6. تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بمستوى معنوية 0.05.

7. وتم استخدام الاختبارات المعلمية للكشف والاستدلال على معالم مجتمع الدراسة وحتى يتمكن الباحثان من التعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات افراد مجتمع الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية وجهة عملهم التي تنقسم في هذه الدراسة إلى ثلاث فئات.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): مقياس الإجابات

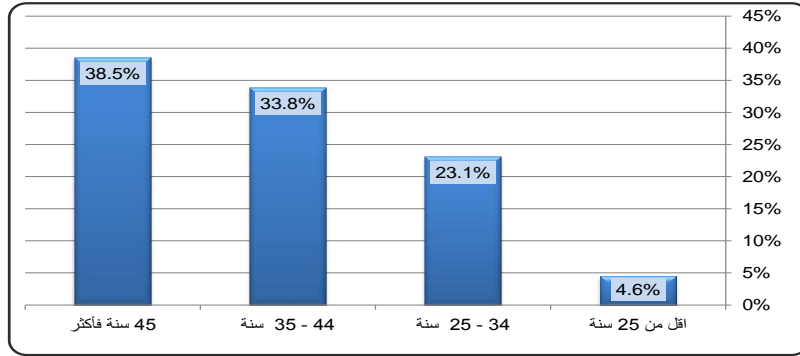
الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	مواف تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً

3.10 الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

أما فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، فقد قام الباحثان باستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة وتم تلخيص النتائج في الجداول الآتية:

1.3.10 العمر

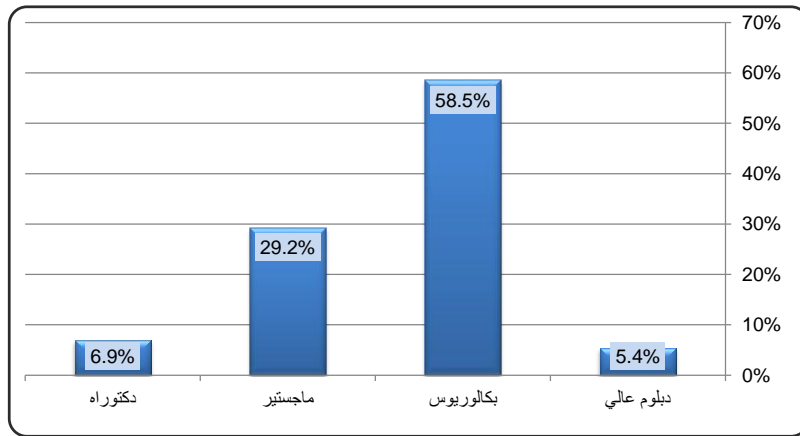
الشكل رقم (2) : تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر .



يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالشكل رقم (2) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر، حيث اتضح أن ما نسبته (4.6%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين أعمارهم أقل من 25 سنة، بينما نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين (25-34) سنة (23.1%)، في حين بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم من (34-44) سنة (33.8%)، وأخيراً حصل أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم 50 سنة فما فوق على نسبة (38.5%).

2.3.10 المؤهل الأكاديمي

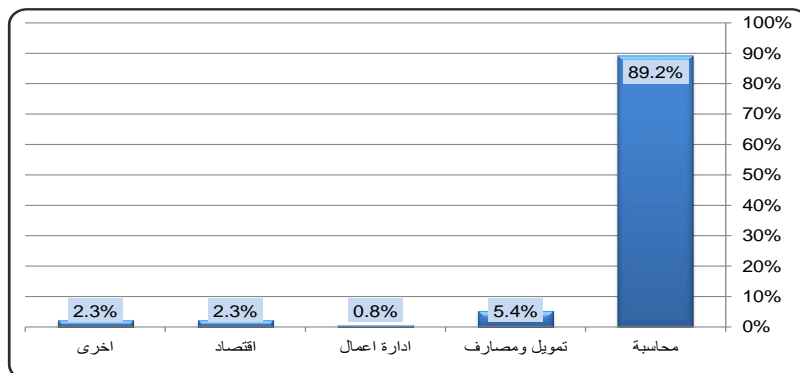
الشكل رقم (3) : تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي



فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، فيشير الشكل رقم (3) إلى أن أكثر من نصف العينة هم من حملة درجة البكالوريوس وبنسبة (58.5%)، وأن ما نسبته (5.4%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الدبلوم العالي، وأن ما نسبته (29.2%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الماجستير، وأخيراً بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن هم حاصلون على شهادة الدكتوراه (6.9%)، وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة هم أصحاب مؤهلات علمية مناسبة لخدمة أهداف الدراسة.

3.3.10 التخصص العلمي

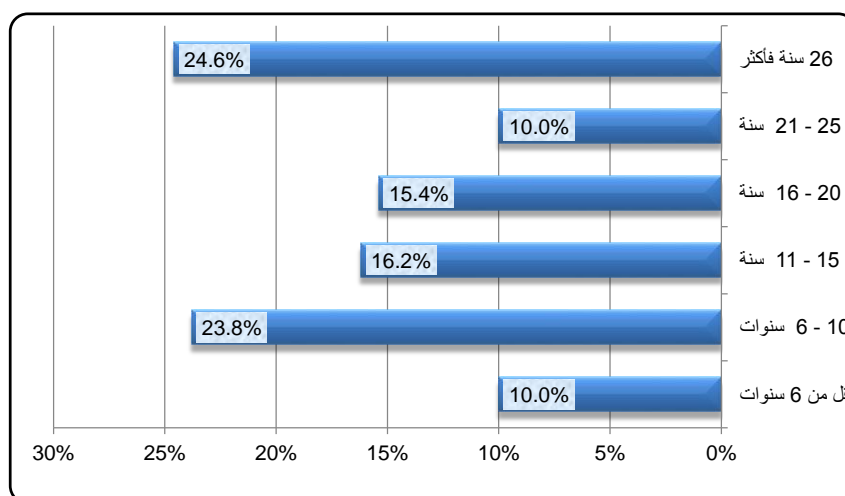
الشكل رقم (4) : تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي



فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي فيشير الشكل رقم (4) إلى أن ما نسبته (89.2%) هم من حاملي تخصص المحاسبة، وأن ما نسبته (5.4%) من أفراد عينة الدراسة هم بتخصص تمويل ومصارف، ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الحاصلين على اقتصاد (2.3%) ويساويها التخصصات الأخرى، وأخيراً بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن لديهم تخصص إدارة أعمال (0.8%).

4.3.10 عدد سنوات الخبرة

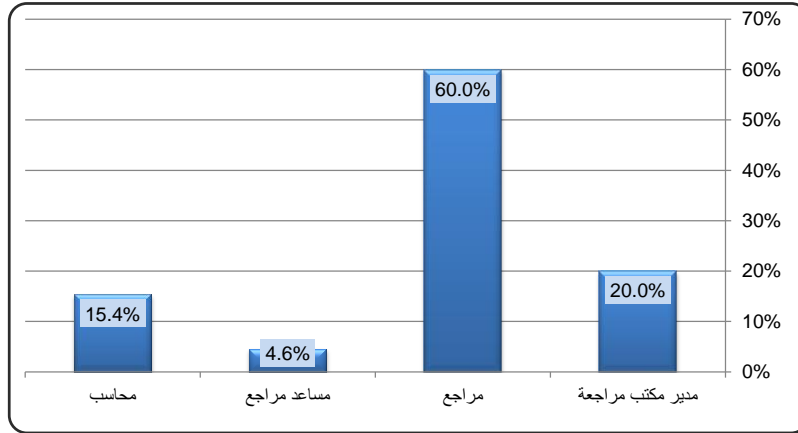
الشكل رقم (5) : تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة



من حيث توزيع أفراد عينة الدراسة المستجيبين ومن حيث عدد سنوات الخبرة، فقد تبين أن ما نسبته (24.6%) هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم (أكثر من 26 سنة)، وأن ما نسبته (10.0%) هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من (25-21 سنة)، وأن (15.4%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم (16-20 سنة)، ويليهما ما نسبته (16.2%) ممن تتراوح مدة خبرتهم (11-15 سنة)، وبينت النتائج أن (23.8%) من أفراد عينة الدراسة خبرتهم (6-10 سنوات)، و(10.0%) هم من عدد سنوات خبرتهم تقل عن 6 سنوات.

5.3.10 المسمى الوظيفي

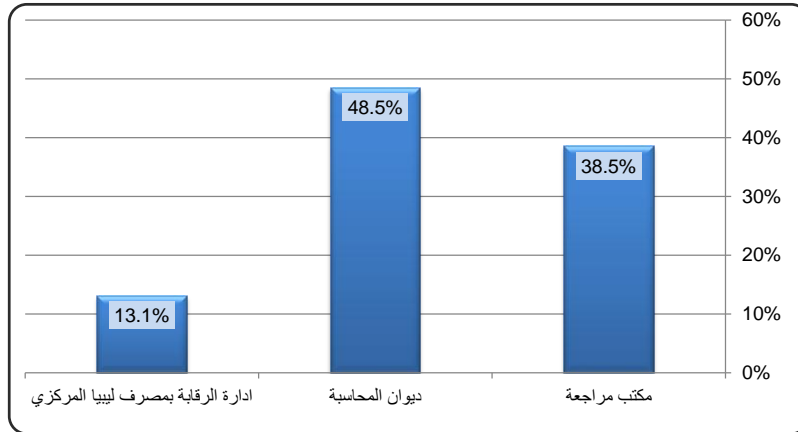
الشكل رقم (6) : تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المسمى الوظيفي



فيما يتعلق بتصنيف أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي، فيشير الشكل رقم (6) إلى أن أكثر من نصف العينة هم من المراجعين وبنسبة (60%)، وأن ما نسبته (20%) من أفراد عينة الدراسة هم بمنصب مدير مكتب مراجعة، وما نسبته (15.4%) من المحاسبين المشتغلين بوظيفة المراجعة، وأخيراً بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن هم مساعد مراجع (4.6%)، والشكل رقم (9) يبين التمثيل البياني للمشاركين في الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

6.3.10 جهة العمل

الشكل رقم (7): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب جهة العمل



أظهرت النتائج الواردة في الشكل رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل إلى أن ديوان المحاسبة تحصل على نسبة (48.5%) من إجمالي عينة الدراسة، ومكاتب المراجعة ما نسبته (38.5%)، وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي يمثل (13.1%) من عينة الدراسة.

مما سبق نستخلص أن هذا التنوع في المؤهلات العلمية سنوات الخبرة ونوع الوظيفة وجه العمل لعينة الدراسة يفيد الدراسة من حيث تنوع الآراء والأفكار والمدارك، وقد يفيد أيضاً في جميع أن جميعها ملمه بنسبة كبيرة بأهمية التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

4.10 صدق و ثبات أداة الدراسة:

1.4.10 صدق الاستبيان:

من أجل التحقق من صدق الاستبيان تم استخدام معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول (4) :

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	زيادة حجم التعاملات في القطاع المصرفي تتطلب مراجع خارجي متخصص في القطاع المصرفي لإلمامه الكافي بتحليل تلك التعاملات مما يعزز من جودة عملية المراجعة والمساهمة في اكتشاف ممارسات ادارة الارباح والحد منها.	130	0.734	* 0.000
2	يمكن تخصص المراجع الخارجي من إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للمصارف الخاضعة للمراجعة نتيجة لإلمامه بالمخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي ما يساهم في الحد من ممارسات ادارة الارباح.	130	0.684	* 0.000
3	يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى خفض تكاليف المراجعة، وذلك من خلال تطوير معرفة المراجع وخبرته بالنشاط المصرفي مما يزيد من جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح.	130	0.672	* 0.000
4	التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يمثل استكمالاً لمنظومة المنافسة، والتي تتضمن (التنافس بالوقت، التنافس بالجودة، التنافس بالتكلفة، التنافس بالتميز) ما يعزز من فرص الحد من ممارسات ادارة الارباح.	130	0.672	* 0.000
5	المراجع الخارجي المتخصص لديه القدرة على استغلال الموارد المتاحة للمراجعة أفضل استغلال مما يساهم في جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح.	130	0.662	* 0.000
6	المراجع الخارجي المتخصص بالقطاع المصرفي لديه مستوى فهم لطبيعة الأنظمة المحاسبية المصرفية أكثر من غيره مما يمكنه من اكتشاف	130	0.780	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
	ممارسات إدارة الأرباح إن وُجدت والحد منها.			
7	يمكن للمراجع الخارجي المتخصص اكتشاف معظم المخالفات التي قد يصعب على المراجع غير المتخصص اكتشافها وبالتالي يجد من الفرص المتاحة أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح.	130	0.682	* 0.000
8	التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى بذل العميل جهداً أقل في تعريف المراجع بطبيعة النشاط، كما أنه يحسن من جودة عملية المراجعة ويساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	130	0.751	* 0.000
9	يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى زيادة جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح.	130	0.755	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية صادقة لما وضعت لقياسه.

2.4.10 ثبات الاستبيان :

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبيان)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 9 فقرات، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ للفرضية الأولى في الدراسة.

جدول (5): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	التخصص القطاعي للمراجع الخارجي	X1	9	87.4

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لفرضية الدراسة الأولى. وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

3.10 كيفية اختبار الفرضيات

لقد تم وضع فرضيات الدراسة لاختبار المتغير المستقل وأثره كعامل يحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي في ظل وجود متغير وهو التخصص القطاعي للمراجع الخارجي.

ولأجل اختبار الفرضيات استخدم الباحثان اختبار **T** للعينات الواحدة **One Sample T-Test**، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من 3، وتكون آراء أفراد عينة الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة كما هو موضح بجدول التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة وجدول المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار **T** لفقرات محاور الدراسة كما هو موضح لاحقاً.

1.3.10 اختبار الفرضية الأولى:

دراسة تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، قام الباحثان بصياغة الفرضية التالية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي

قام الباحثان بدراسة الفقرات الأولى (التخصص القطاعي للمراجع الخارجي) كلاً على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول نفس المحور، ومن خلال الجدول يتضح الآتي:

جدول رقم (6) : المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار **T** لفقرات المحور الاول

الاتجاه الساكن	الدلالة الإحصائية	إحصاءة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	X01
موافق	* 0.000	20.350	0.737	4.32	زيادة حجم التعاملات في القطاع المصرفي تتطلب مراجع خارجي متخصص في القطاع المصرفي لإلمامه الكافي بتحليل تلك التعاملات مما يعزز من جودة عملية المراجعة والمساهمة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها.	1
موافق	* 0.000	19.876	0.680	4.18	يمكن تخصص المراجع الخارجي من إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للمصارف الخاضعة للمراجعة نتيجة لإلمامه بالمخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي ما يساهم في الحد من	2

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
	ممارسات ادارة الارباح.					
3	يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى خفض تكاليف المراجعة، وذلك من خلال تطوير معرفة المراجع وخبرته بالنشاط المصرفي مما يزيد من جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح.	3.87	0.893	11.103	* 0.000	موافق
4	التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يمثل استكمالاً لمنظومة المنافسة، والتي تتضمن (التنافس بالوقت، التنافس بالجودة، التنافس بالتكلفة، التنافس بالتميز) ما يعزز من فرص الحد من ممارسات ادارة الارباح.	3.87	0.781	12.682	* 0.000	موافق
5	المراجع الخارجي المتخصص لديه القدرة على استغلال الموارد المتاحة للمراجعة أفضل استغلال مما يساهم في جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح.	4.03	0.816	14.404	* 0.000	موافق
6	المراجع الخارجي المتخصص بالقطاع المصرفي لديه مستوى فهم لطبيعة الأنظمة المحاسبية المصرفية أكثر من غيره مما يمكنه من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح إن وجدت والحد منها.	4.23	0.793	17.701	* 0.000	موافق
7	يمكن للمراجع الخارجي المتخصص اكتشاف معظم المخالفات التي قد يصعب على المراجع غير المتخصص اكتشافها وبالتالي يحد من الفرص المتاحة أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح.	4.21	0.794	17.335	* 0.000	موافق
8	التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى بذل العميل جهداً أقل في تعريف المراجع بطبيعة النشاط، كما أنه يحسن من جودة عملية المراجعة ويساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	3.95	0.729	14.791	* 0.000	موافق
9	يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى زيادة جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة	4.22	0.674	20.703	* 0.000	موافق

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الارباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
	الارباح.					
	* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05					

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

1. زيادة حجم التعاملات في القطاع المصرفي تتطلب مراجع خارجي متخصص في القطاع المصرفي لإلمامه الكافي بتحليل تلك التعاملات مما يعزز من جودة عملية المراجعة والمساهمة في اكتشاف ممارسات ادارة الارباح والحد منها: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.32 بانحراف معياري 0.737، فيما كانت إحصاءة الاختبار 20.350 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "زيادة حجم التعاملات في القطاع المصرفي تتطلب مراجع خارجي متخصص في القطاع المصرفي لإلمامه الكافي بتحليل تلك التعاملات مما يعزز من جودة عملية المراجعة والمساهمة في اكتشاف ممارسات ادارة الارباح والحد منها".
2. يمكن تخصص المراجع الخارجي من إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للمصارف الخاضعة للمراجعة نتيجة لإلمامه بالمخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي ما يساهم في الحد من ممارسات ادارة الارباح: من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.18 بانحراف معياري 0.680، فيما كانت إحصاءة الاختبار 19.876 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "يمكن تخصص المراجع الخارجي من إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للمصارف الخاضعة للمراجعة نتيجة لإلمامه بالمخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي ما يساهم في الحد من ممارسات ادارة الارباح".
3. يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى خفض تكاليف المراجعة، وذلك من خلال تطوير معرفة المراجع وخبرته بالنشاط المصرفي مما يزيد من جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.87 بانحراف معياري 0.893، فيما كانت إحصاءة الاختبار 11.103 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى خفض تكاليف المراجعة، وذلك من خلال تطوير معرفة المراجع وخبرته بالنشاط المصرفي مما يزيد من جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح".
4. التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يمثل استكمالاً لمنظومة المنافسة، والتي تتضمن (التنافس بالوقت، التنافس بالجودة، التنافس بالتكلفة، التنافس بالتميز) ما يعزز من فرص الحد من ممارسات ادارة الارباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.87 بانحراف معياري 0.781، فيما كانت إحصاءة الاختبار 12.682 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي

موافقين على ان "التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يمثل استكمالاً لمنظومة المنافسة، والتي تتضمن (التنافس بالوقت، التنافس بالجودة، التنافس بالتكلفة، التنافس بالتميز) ما يعزز من فرص الحد من ممارسات ادارة الارباح".

5. المراجع الخارجي المتخصص لديه القدرة على استغلال الموارد المتاحة للمراجعة أفضل استغلال مما يساهم في جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.03 بانحراف معياري 0.816، فيما كانت إحصاءة الاختبار 14.404 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "المراجع الخارجي المتخصص لديه القدرة على استغلال الموارد المتاحة للمراجعة أفضل استغلال مما يساهم في جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح".

6. المراجع الخارجي المتخصص بالقطاع المصرفي لديه مستوى فهم لطبيعة الأنظمة المحاسبية المصرفية أكثر من غيره مما يمكنه من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح إن وُجدت والحد منها: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.23 بانحراف معياري 0.793، فيما كانت إحصاءة الاختبار 17.701 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "المراجع الخارجي المتخصص بالقطاع المصرفي لديه مستوى فهم لطبيعة الأنظمة المحاسبية المصرفية أكثر من غيره مما يمكنه من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح إن وُجدت والحد منها".

7. يمكن للمراجع الخارجي المتخصص اكتشاف معظم المخالفات التي قد يصعب على المراجع غير المتخصص اكتشافها وبالتالي يحد من الفرص المتاحة أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.21 بانحراف معياري 0.794، فيما كانت إحصاءة الاختبار 17.335 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "يمكن للمراجع الخارجي المتخصص اكتشاف معظم المخالفات التي قد يصعب على المراجع غير المتخصص اكتشافها وبالتالي يحد من الفرص المتاحة أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح".

8. التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى بذل العميل جهداً أقل في تعريف المراجع بطبيعة النشاط، كما أنه يحسن من جودة عملية المراجعة ويساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.95 بانحراف معياري 0.729، فيما كانت إحصاءة الاختبار 14.791 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على ان "التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى بذل العميل جهداً أقل في تعريف المراجع بطبيعة النشاط، كما أنه يحسن من جودة عملية المراجعة ويساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح".

9. يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى زيادة جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات ادارة الارباح: يتضح من بيانات الجدول رقم (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 4.22 بانحراف معياري 0.674، فيما كانت إحصاءة الاختبار 20.703 بدلالة إحصائية 0.000

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على أن "يؤدي التخصص القطاعي للمراجع الخارجي إلى زيادة جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح".

مما سبق يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن " التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح".

جدول رقم (8) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الاولى

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
رفض الفرضية	0.000 *	23.047	0.543	4.10

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (8) أن المتوسط الحسابي المرجح 4.10 بانحراف معياري مناظر له 0.543 وان قيمة إحصاء الاختبار 23.047 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أصغر من 3، مما يدل على قبول الفرض القائل ب: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لـ التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

2.3.10 اختبار الفرضية الثانية:

استخدم الباحثان أسلوب تحليل التباين الأحادي ANOVA والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار F للعينات المستقلة (ANOVA) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية المناظرة له) لدراسة مدى وجود فروق جوهرية في تأثير متغيرات التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح باختلاف جهة العمل ، من خلال صياغة الفرضية الرئيسية التالية.

يوجد فروقات جوهرية في آراء عينة الدراسة حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي وفقاً لاختلاف جهة العمل.

جدول رقم (9): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية

جهة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	احصاء الاختبار	الدلالة الاحصائية
مكتب مراجعة	50	3.94	0.659	78.84	3.664	0.028 *
ديوان المحاسبة	63	4.17	0.441	83.49		
ادارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي	17	4.27	0.405	85.36		

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

وتبين النتائج المدونة بالجدول رقم (9) نتائج اختبار تحليل التباين **ANOVA (F)** لاختبار هذه الفرضية، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار 3.664 بدلالة إحصائية 0.028، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى قبول الفرض القائل "وجود فروق جوهرية في تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وفقاً لاختلاف جهة العمل".

ويتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق ان التخصص القطاعي للمراجع الخارجي له تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أكثر في إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بأهمية نسبية (85.36%) وتليها ديوان المحاسبة (83.49%)، واخيرا مكتب المراجعة (78.84%).

11. الدراسات المستقبلية المقترحة

وفي الختام لا نزعم أننا أحطنا بكل جوانب الموضوع، وأننا ألمنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذه الدراسة محاولة نرجو أن تكون جهودها مثمرة، ويمكن الاستفادة منها في بحوث ومذكرات مستقبلية، ولهذا يبقى موضوع هذه الدراسة إشكالية يمكن معالجتها بطرق شتى في الدراسات التي سيقوم بها الطلبة والباحثين والتي يمكن أن تتمثل في:

- أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في سوق المال الليبي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- دور المراجع الداخلي في منع الإدارة من ممارسة اساليب إدارة الارباح في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي.
- أثر استخدام البرامج التطبيقية المحوسبة في تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية.
- أثر استخدام ممارسات إدارة الأرباح على قدرة الشركات على الاستمرارية.

12. مناقشة نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود أثر للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تلخيص نتائج التحليل على النحو الآتي:

1. تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الارباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث بينت النتائج أن زيادة حجم التعاملات في القطاع المصرفي تتطلب مراجع خارجي متخصص في القطاع المصرفي لإلمامه الكافي بتحليل تلك التعاملات والمساهمة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وكذلك بينت أن مراجعة القوائم المالية المصرفية من قبل مراجع خارجي متخصص يمكن من إبداء رأي مهني سليم نتيجة لإلمامه بالمخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي واستغلال الموارد المتاحة لعملية المراجعة أفضل استغلال بالإضافة إلى امكانية اكتشافه للمخالفات التي قد يصعب على المراجع غير المتخصص اكتشافها ما يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ويعزو الباحث أن المراجع الخارجي المتخصص لديه فهم أكبر لطبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة مما يساعده على الإلمام بكل الممارسات والعمليات التي يقوم بها، وبالتالي فإن ذلك يفرض على تقييد ممارسة إدارة الأرباح لدى العميل وتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة من العميل.

وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مرسي، (2013) التي بينت أن التخصص القطاعي وإن كان محدود القيمة في ظل المهام الروتينية إلا أنه ذات قيمة كبيرة في المهام المعقدة حيث يتوافر لدى المراجع المتخصص في الصناعة التي يعمل بها العميل موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعد في بناء أحكام قوية و متميزة يمكنه من اكتشاف المخالفات، وأيضاً تتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصل إليه علي، (2013) بأن وجود مراجع خارجي متخصص في نشاط العميل يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- يوجد فروقات جوهرية في آراء عينة الدراسة حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي وفقاً لاختلاف جهة العمل.

حيث أشارت نتائج الدراسة إلى قبول الفرض القائل بوجود فروقات جوهرية في آراء عينة الدراسة حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك لاختلاف الأهمية النسبية لتأثير هذا العامل حيث تركز أهميته لدى المراجعين التابعين لإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي أكثر من باقي فئات عينة هذه الدراسة، ويعزو الباحثان هذا الاختلاف نتيجة لاختلاف بيئة عمل فئات الدراسة حيث أن مكاتب المراجعة الخارجية الخاصة هي متعددة الأنشطة وتقوم بمراجعة القطاعات المصرفية والصناعية والخدمية وبالتالي لا يرون بأنه من الأفضل ان يتم اكتفاء المراجع بالتخصص في مراجعة قطاع معين، وكذلك المراجعين بديوان المحاسبة يقومون بمراجعة العديد من الأنشطة التجارية وبذلك لا يرون بأن التخصص القطاعي للمراجع ذو أهمية، بينما المراجعون بإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي تقتصر مراجعتهم على القوائم المالية للمصارف التجارية وهذا ما جعل رأيهم بأن التخصص يزيد من كفاءة المراجعة بهذا القطاع نتيجة درايتهم بمدى أهمية التفصيل الدقيق لمحتوى القوائم المالية المصرفية.

13. نتائج الدراسة

بعد عرض النتائج ومناقشتها وربطها بالدراسات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أثبتت نتائج الدراسة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف، حيث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه علي (2013) بوجود مراجع متخصص في نشاط العميل يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال الوصول للنتائج التالية:

2. الإلمام بكل دوافع الممارسات المالية لإدارات هذه المصارف يساعد تحسين جودة ل جودة عملية المراجعة المقدمة، وهو ما يسهل عليه تقييد ممارسات إدارة الأرباح وتقليل المخاطر المتعلقة بنوعية المعلومات المدرجة بالقوائم المالية لهذه المصارف.

3. وجود مراجع متخصص في نشاط العميل يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

4. أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروق جوهرية في تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا بطبيعة الحال بسبب اختلاف بيئة عمل عينة الدراسة.

14. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحثان أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. ضرورة أن يولي المراجعين الخارجيين عند تنفيذ عملية مراجعة حسابات المصارف جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب إدارة الأرباح المحتمل تطبيقها.

2. ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة ووضع ضوابط التي تنظم عمل المراجعين الخارجيين، ليتمكنوا من تنفيذ عملية المراجعة باستقلالية ومهنية عالية بعيداً عن تأثيرات وضغوط إدارات المصارف.

3. ضرورة نشر الوعي بمفهوم وأهمية استراتيجية التخصص القطاعي لمكاتب المراجعة العاملة بدولة ليبيا لما له دور في تفوق المراجع المتخصص في تحديد الأخطار المرتبطة بالنشاط المصرفي وسهولة الامام بالعمليات المصرفية التي من الممكن ان تكون معقدة بالنسبة للمراجع غير المتخصص.

4. قيام المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بتوعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات ممارسات إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، والعمل على تكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة باستحداث الآليات الكفيلة للحد من هذه الممارسات داخل المصارف وإثارة المعرفة بمزاوي مهنة المراجعة بمدى أهمية التخصص القطاعي للمراجع الخارجي.

15. قائمة المراجع**1. الكتب**

عباس مهدي الشيرازي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

2. الدوريات

- أبو عجيل، عماد محمد. حمدان، علام محمد. 2010. أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح_ دليل من الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 17(2): 277-319

- أسامة عبدالمنعم عبدالجبار، عبدالناصر نور، (2014)، "إدارة الأرباح إحدى أساليب المحاسبة الإبداعية المتبعة من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة_ دراسة ميدانية"، إربد للبحوث والدراسات، مجلد 17، العدد 3، الأردن.

- إشميلة، ميلاد رجب. لربلس، منصور محمد. الفاخري، جمعة محمد. 2018. مدى ممارسة الإجارة في الشركات الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. كلية الاقتصاد والتجارة زلتن. الجامعة الأسمرية الإسلامية. (11): 188-219

- اقنير، الصديق سالم. المحجوب، محود جمعة. 2016. دور المراجع الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية. 4: 125-145

- الجالودي، إبراهيم عبدالكريم فياض. وأحمد، صلاح علي. 2015. دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في التهرب الضريبي_ دراسة حالة. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. جامعة أم درمان الإسلامية. الخرطوم. السودان.

أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
(من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي)

- الديسبي، محمد محمد عبدالقادر. والغندور، مصطفى عطية السيد. و الأمير، أحمد أحمد مصطفى. 2011. العلاقة بين التخصص والجودة في مجال المراجعة_ دراسة تطبيقية عن قرار المراجع بشأن استمرار شركات المساهمة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. (2): 309-333
- الفداوي، علياء عبدالبديع محمد. 2015. أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح_ دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- المقطري، معاذ طاهر صالح. 2011. أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(4): 405-438
- بلال كيموش، (2014) "دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح"، حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 14، الجزائر.
- تيجاني بالريقي، (2012)، "المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 12، جامعة سطيف، الجزائر.
- حامد صفا محمود السيد. 2004. إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة. (1): 165-201
- خلاط ، صالح ميلود ، 2018 ، أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة (دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس) ، مجلة جامعة صبراتة العلمية ، دار الكتب الوطنية : 139 -2017 ، العدد الرابع ، 2018 ، ص ص 1-28.
- رضوان، أحمد جمعة أحمد. 2013. أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح_ دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية، 37(3): 419-347
- صفا محمود السيد، (2004)، "إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، العدد 1، مصر.
- علي، صالح حامد محمد. وعبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله. 2013. دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية_ دراسة على المصارف السودانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 27(2): 169-207
- عوض، أمال محمد محمد. 2006. دراسة واختيار التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية_ دراسة تحليلية تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 43(2): 57-116
- عيسى، سمير كامل محمد. 2008. أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 45(2): 47-1
- لبيب، خالد محمد عبدالمنعم. 2005. دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي_ دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (1): 83-183
- محمد الطيب علي الشريف، (2013)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 17، العدد 2، مصر.

- معتز عبدالحميد علي كابلان، (2014)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي_دراسة تحليلية"، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد 1، المقالة 2، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

- معروف، هادي مسعود. 2011. دور آليات حوكمة لشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح (بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية). المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 1(1): 30-13

- ممدوح صادق محمد الصادق، (2010)، "مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد 2، المجلد 24، مصر.

3. الرسائل غير المنشورة

- ديور، خالد موسى، (2013)، "دراسة استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

- زين الدين، سمية باسم صبحي، (2012)، "قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والاستحقاقات على أداء المنشأة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

- فاهد، مشعل بدر محمد. الديب، يسرى أمين. 2012. دور آليات التحقق الخارجي في الكشف عن التلاعب في القوائم المالية. رسالة ماجستير. كلية الأعمال. جامعة عمان العربية. الأردن.

- محمود أحمد حنفي، (2010)، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- مرسى، هبه سعيد السيد. 2015. أثر استخدام استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح_دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة والتجارة، كلية التجارة، جامعة السويس، مصر.

4. البحوث الاجنبية

Bonner, S.E, and B.L, lewes.1990.Determinants of Auditor expertise. Journal of Accounting research, (28): 1-20

Chi, w., Iisic, I.and Pevzner,. M.2011.Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Rear Earnings Management?. Accounting Horizons. 25(2): 315-335